من الواضح اذا ان مسألة الهجرة كانت اساسية في المؤتمر اذ ما المناقشات حول كلمات « منفى » ، « خلاص » ، « أمة يهودية » الا تعابير ايديولوجية لمسألة الهجرة الى اسرائيل . غير ان المؤتمر تطرق لها ايضا بشكل صريح واتخذ قرارا بهذا الصدد هذا نصه: «ان المؤتمر الصهيوني الثالث والعشرين يناشد تلك الجماعات اليهودية التي لا تزال الهجرة من وسطها الى اسرائيل على نطاق صغير ، ولا سيما الجماعات الموجودة في نصف الكرة الغربي ، الانضمام الى حركة الهجرة صوب اسرائيل . هذا النداء موجه بنوع خاص الى الشبيبة في تلك الجماعات . فالمنظمة الصهيونية والهيئات القائمة في البلدان المعنية مطالبة بالحاح للتشجيع والمساعدة في تنظيم النشاطات لاجل زيادة الهجرة الى اسرائيل من اوساط تلك الجماعات . على ان تعطى الافضلية لهجرة الرواد الطلائعيين من الشباب ، والاشخاص من اصحاب المهن والمهارات ، والذين يملكون الوسائل المالية »(٨٦).

يبدو ان الصهيونيين الاميركيين انفسهم صوتوا الى جانب هذا القرار(٨٧). بيد انه يجدر الانتباه الى ان القرار لا يتكلم عن الهجرة الجماهيرية ، الجماعية ، بل فقط عن هجرة رائدة ، طلائعية ، فردية ، لا تغير من معالم الطوائف اليهودية الغربية . فيجب اذا تفسير القرار بأنه حل وسط بين الصهيونيين الاسرائيليين والصهيونيين الاميركيين .

المسألة الثانية الهامة التي تدارسها المؤتمر كانت تخص الوضع القانوني الخاص المطلوب منحه من قبل الدولة . اذا كان علينا ان نصنف القوى الاساسية حسب حماسها لمبدأ الوضع القانوني الخاص ، يمكننا عرض الترتيب التالي (من الاكثر حماسا الى أقله) : اولا : الصهيونيون الاميركيون، ثانيا : الصهيونيون الاسرائيليون ، ثالثا : الحكم الاسرائيلي ، رابعا : اليهود الاميركيون .

اليهود الاميركيون (وهم المعارضون للوضع القانوني الخاص) لا يشتركون طبعا في المؤتمر ولكنهم يكونون الطرف الخفي الذي يضغط على الحكومة الاسرائيلية . أما الحكومة فهي تنعم بنفوذ قوي في المؤتمر — على الاقل من خلال المندوبين الاسرائيليين وخاصة « العمال » . على ان للحكومة اعتبارات (ضبط المنظمة) ومصالح آنية (ضغوط يهود اميركا) لا يخضع لها بالضرورة او بشكل آلي المندوبون الاسرائيليون . فكان بامكان هؤلاء ان يتمتعوا بهامش من التحرك سمح لصهيونيي الخارج ان يحصلوا على قرارات واضحة فيما يخص المطالبة بوضع قانوني خاص . ويمكن اعتبار هذه القرارات بمثابة توصيات موجهة للحكومة الاسرائيلية كي تسن قانونا يكرس هذا الوضع الخاص حسب مطاليب المؤتمر(٨٨). وهذا يعني ان هذه القرارات لم تلزم الحكومة رغم انه من المفترض انها حظيت برضاها (برضاها ليس ضرورة في مضمون جميع بنودها ، ولكن كمطلب معقول قد تأخذه بعين الاعتبار) . ونقتطف منها ما يلي :

« يرى المؤتمر من الجوهري ان تقوم دولة اسرائيل ، عن طريق **الاجراء التشريعي الملائم** ، بمنح المنظمة الصهيونية العالمية **وضعا قانونيا** بصفة كونها **تمثل الشعب اليهودي في كافة الشؤون** المتعلقة بالمشاركة المنظمة من جانب يهود الشتات في تطوير البلاد وبنائها ، والاستيعاب العاجل للمهاجرين . فيما يتصل بجميع النشاطات التي تجري ممارستها لخدمة مصالح دولة اسرائيل داخل الجماعات اليهودية في الشتات انه لمن الجوهري ان تعمل حكومة اسرائيل ودولتها بالتشاور والتنسيق مع المنظمة الصهيونية العالمية »(٨٩).

من الاكيد انه كان من شأن هذه التوصيات ان ترضي كافة المنظمات الصهيونية . ولكن تجدر الاشارة الى ان المنظمة الصهيونية لم تذهب الى حد القول بأنها تمثل الشعب اليهودي بشكل مطلق وفي كافة المجالات ، بل انها تمثله فقط في الشؤون المتعلقة بمساعدة اسرائيل. رغم ذلك « التلطيف »، لم يكن بمقدور الجمعيات اليهودية المؤيدة لاسرائيل ان تقبل بهذا التمثيل . ويمكن افتراض حالة واحدة لقبولها : ان توسع المنظمة (ايديولوجيا وتنظيميا) كي تستوعب جميع اليهود « اصدقاء اسرائيل » . يجب الا ننسى هنا ان تجربة الوكالة اليهودية (بانضمام بعض اللاصهيونيين ولو شكليا اليها) كانت ماثلة للعيان وقد قدمت بالفعل بعض المقترحات (وخاصة من الصهيونيين الاميركيين) لاعادة تنظيم الوكالة والمنظمة في هذا الاتجاه (وخاصة بتكوين فدراليات وطنية تكون مستقلة عن الاحزاب ولا تجعل من الانتماء الى الاحزاب أمرا الزاميا ...)(٩٠) ولكن أجلت كلها الى المستقبل.